العولمة الاقتصادية
المفهوم - التطور - الآثار

د . نوزت جميل سليم
د . محمد سالم علي موسى
د . يوسف عثمان الغويزي
قسم الاقتصاد الزراعي-
كلية الزراعة – جامعة الفاتح

المقدمة :

لقد تغير العالم تغيراً جذرياً وبسرعة غير متوقعة منذ منتصف الثمانينيات ، فمن كان يتصور أن ينهار الاتحاد السوفييتي بهذه السرعة ، ويتسع اقتصاد السوق إلى كل أنحاء العالم ويصبح الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات دولِ العالم قوياً ووثيقاً في سبيل تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ، ويزداد دور التكتلات الاقتصادية العملاقة في صياغة وتحديد طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وبالتالي فإن قيام منظمة التجارة العالمية ما هي إلا اندفاع نحو المزيد من هذا التحرر على الصعيد العالمي في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية بما يحقق الاستفادة المثلى من عناصر الإنتاج بين دول العالم ويفسح المجال أمام تبادل الخبرات والمعلومات الاقتصادية والتكنولوجية .

إن هدف هذا البحث هو دراسة العولمة الاقتصادية من خلال التطرق إلى مفهوم العولمة بشكل عام والعولمة الاقتصادية بشكل خاص في الجزء الأول منه ، بينما يتعلق الجزء الثاني بمراحل تطور العولمة الاقتصادية ، ويركز الجزء الثالث على الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية على اقتصاديات البلدان النامية (العربية) .

مفهوم العولمة Globalization :

هناك من يعرف العولمة بأنها جعل الشيء على مستوى عالمي ، أي نقلهُ من حيز المحدود إلى آفاق اللامحدود في العالم كله ، وبذلك يكون إطارُ النشاط البشري والتعامل والتبادل والتفاعل على مختلف صورها الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية وغيرها متجاوزاً الحدود الجغرافية المعروفة للدول المختلفة [1] .

وهذا يعني أن العولمة هي تحول في علاقة الإنسان بوطنه ونظام حكمه والإقليم الذي ينتسب إليه [2] .

ويرى الباحثون في تفسير العولمة آراء متباينة ترتكز إلى اختلاف انتماءاتهم الفكرية وأن يتفق معظم المفسرين على شموليتها في التأثير الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والفكري .

فيرى السيد يسين في العولمة ثلاث ثورات متزامنة ومترابطة تحدث في الوقت الراهن وهي :[3]

أ- الثورة السياسية : وتعني الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان .

ب- الثورة القيمية : وتعني الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية .

ج- الثورة المعرفية : وهي تتركز في الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة .

فهو يعتقد أن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني [4] .

بينما يذهب جلال أمين إلى أن العناصر الأساسية في فكرة العولمة تتلخص في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم متمثلة في تبادل السلع والخدمات ، أو في انتقال رؤوس الأموال ، أو في انتشار المعلومات والأفكار ، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم ، وكل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون وتعود إلى الكشوف الجغرافية [5] .

في حين يعرف مصطفى حمدي مصطلح العولمة بأنها "حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية" .[6]

بينما يراها د .برهان غليون أنها ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة . ويتزايد فيها دور العمل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة ، وبالتالي لهوامشها أيضا [7] .

وهي في نظر د .محمد عابد الجابري "تعني جعل الشيء على مستوى عالمي ، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة" [8] .

المحدود هنا هو الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة لحماية الإنتاج الوطني بالإضافة إلى حماية ما بداخلها من أي خطر أو تدخل خارجي . في الوقت الذي يعني اللامحدود العالم .

فالعولمة تتضمن معنى إلغاء وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها ، إنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد وتلك الجماعة وجعله يشمل الجميع : العالم كله .

ويذهب د .إسماعيل صبري عبد الله إلى استخدام مصطلح (الكوكبة) بدلاً من (العولمة) ويرى بأنها" التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يُذكر بالحدود للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية " (9) .

في حين يذكر د . محمد الأطرش في تعريفه للعولمة على النواحي الاقتصادية ، في ظل الأهداف والمنطقات السياسية يرى بأن العولمة "تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق ، فتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية ، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة ، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات متعددة الجنسيات" (10) .

والعولمة من وجهة النظر الفلسفية كما يلخصها صادق جلال العظم هي "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج ذاتها ، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية ، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً ، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودولة العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره " .

وينتهي العظم إلى صياغة تعريف عام للعولمة بكونها "هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها ، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ " [11].

من جهة أخرى يعتقد بعض المعنيين بأن العولمة تنطوي على عملية (Process) تحول ، أكثر مما تنطوي على خصائص موضوع قائم ، وبذلك فإنها تختلف عن مفاهيم أخرى كالعالمية (Globalizm) التي تشير إلى وضع تصبح فيه البشرية مشتركة في قيم واحدة ، من حيث التعامل مع شئون البيئة ، ومن حيث أدوار الأفراد كمواطنين ، وكمنتجين ومستهلكين مع وجود رغبة مشتركة في حل المشكلات المشتركة . والذي يعنيه بأن العالمية تفتح العالم على الثقافات الأخرى مع الاحتفاظ بالخلاف الأيديولوجي . أما العولمة فهي نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي[12] .

وكذلك تختلف العولمة عن مفهوم الكونية (Universalism) الذي يتحدد بالقيم التي تعم البشرية والتي تقود في نشأتها إلى العلم أو العقيدة دون اعتبار الزمان والمكان الذي تنتمي إليه . وهي كذلك تختلف عن مفهوم الاعتماد المتبادل (Interdependence) الذي يشير إلى هياكل (Structures) مصلحية تربط بين الناس والجماعات في مختلف أنحاء العالم [13].

وتختلف العولمة عن النظام الدولي ، الذي يشير إلى الهيكل الذي يتم في إطاره التعاون بين دولتين أو أكثر يجمعهم تحالف أو إقليم واحد ، بينما تختص العولمة بإطار من التعاون الدولي الذي يتعدى كل الحدود الإقليمية والقومية .

وهناك من يفرق بين العولمة والدولية ، ففي الوقت الذي يعطي فيه مفهوم الدولية (Internationalization) دوراً واضحاً وقوياً للدولة القومية ويؤمن بسيادتها المطلقة في التفاعلات الدولية ، نرى مفهوم العولمة (Globalization) يشير إلى نمط عالمي يختفي فيه دور الدولة القومية وتبرز بدلاً منه الشركات متعددة الجنسيات (Gummet)[14].

ويؤشر الدكتور يوسف الصواني إشكالية للتميز بين مفهومين للعولمة الأول يتصل بالخصوصية الأمريكية ويراها بأنها مجرد تعبير عن النفوذ الأمريكي أو " شكل من أشكال الأمركة العالمية" والثاني يعتبرها تعبيراً عن تطورات ذات طابع كوني مستقلة بحد ذاتها ومؤطرة بهيمنة أمريكية ولا تستعيد خصوصيتها الكونية المستقلة إلا بانحسار

السيطرة الأمريكية شيئاً فشيئاً في المستقبل حتى يتبلور التمييز بين العولمة كمجموعة من العمليات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية الكونية الجارية فعلاً وبين أيديولوجية العولمة الأمريكية التي تقدم نفسها كبديل لكل شيء[15] .

وفي المجال الاقتصادي تبين أن مفهوم العولمة قد انتشر بالتزامن مع تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي الهيكلي وإجراءات التحرير التجاري التي انتهجتها العديد من الدول وكذلك مع تسارع التقدم في قنوات ووسائل الاتصال ومع تزايد استخدام التقنيات المصرفية الحديثة في المراكز والأسواق المالية الدولية .

حيث إن العولمة الاقتصادية ما هي إلا مرحلة من المراحل المتطورة للاقتصاد الرأسمالي في مجال التبادل التجاري ، وفي مجال إنتاج ونقل السلع والخدمات والتكنولوجيا . . . وغيرها بهدف خلق سوق عالمية واحدة ، تقوم على مبدأ التحرير الاقتصادي وحرية التجارة ورفع القيود والحواجز الجمركية مع بروز دور للمؤسسات الخاصة في مجال التفاعل والتعاون الدولي ، وهذا كلام ينسحب على المجالات الأخرى ، مثل السياسة والثقافة والإعلام بصورة عامة وبشكل خاص مع التقدم المذهل في وسائل الاتصال الحديثة وفي ظل وجود إعلام حر مفتوح .

ومن أبرز خصائص العولمة الاقتصادية على صعيد الاقتصاد العالمي هي[16] :-

1. النمو السريع للتجارة العالمية حيث بلغ نصيبها في الناتج العالمي أكثر من (40%) مع الانتقال من تجارة المواد والسلع إلى تبادل الخدمات في مجال النقل والمواصلات والتأمين والعمليات المالية .
2. تزايد التدفقات الرأسمالية في العقدين الأخيرين مع تعدد منابع تصدير الأموال على عكس ما كان يلاحظ قبل السبعينات عندما كانت الولايات المتحدة الممول الأساسي وربما الوحيد للأموال .
3. تزايد سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة التجارة والاستثمار والإنتاج على الصعيد العالمي .
4. تعاظم دور المؤسسات العالمية المتعددة الأطراف في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وصياغة السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية للدول وخاصة (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية) .

5. إعادة نظر معظم الدول في النظم الاقتصادية المتبعة باتجاه إعادة صياغة مفهوم ودور الدولة وإعادة تحرير العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والاعتماد على آلية السوق في توزيع الموارد وتقديم السلع والخدمات .

مراحل تطور العولمة الاقتصادية :-

لقد كثرت الآراء حول تفسير أسباب ظهور مرحلة العولمة في الوقت الحاضر ، فهناك من يرى بأن العولمة هي ظاهرة ارتبطت بنشوء الرأسمالية الصناعية ، وأنها تتخذ أشكالها وأنماطها بحسب درجة تطور الرأسمالية الصناعية العالمية .

أي أن العولمة ليست شيئاً جديداً ولا طارئاً تاريخياً وإنما هي عملية تدريجية جارية منذ زمن لكنها تسارعت واتخذت أشكالاً جديدة أخرى عند اكتمال بناء السوق الرأسمالي العالمي[17] .

وهناك من يرى العولمة تطور طبيعي لتاريخ الإنسان ، وعلى العموم فإن ظاهرة عولمة اقتصاد السوق ونظام التبادل الحر ليست وليدة الثورة المعلوماتية الحديثة ، بل هي إفراز تراكمي لتطورات متلاحقة يرجع في الواقع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية منذ توقيع اتفاقية بريتون وودز (**Bretton Woods**) عام **1947** وقيام أولى المؤسسات والبرامج الدولية من أجل إعمار أوربا الغربية متمثلاً (بمشروع مارشال) وتمويل مشروعات البنية الأساسية في أوربا وغيرها . متمثلاً (البنك الدولي) وإعادة تنظيم العلاقات النقدية وأسعار الصرف ووسائل الدفع الدولية متمثلاً (بصندوق النقد الدولي) .

لقد كان الهدف الأساسي من ذلك هو بناء فضاء اقتصادي يربط أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ، وهكذا فإن النصف الثاني من عقد الأربعينات كان بمثابة وضع حجر الأساس لعولمة أطلسية[18] .

وبهذا فالعولمة نشأت وانتشرت دون أن يسبقها تصور متكامل أو حركة فكرية عميقة الأبعاد بل هي نتاج الرأسمالية المعاصرة ، والتي عَبرت عنها الشركات المتعددة الجنسية وسوق المال بأحسن تعبير[19] .

وبالرغم مما أحرزتهُ العولمة الأطلسية من التطورات التكنولوجية الحديثة إلا أنها لم تصمد كثيراً في وجه الحاجة الأوربية من أجل إنشاء فضاء اقتصادي خاص .

هكذا بدأت المرحلة الثانية من العولمة ابتداء من النصف الثاني من عقد الخمسينات (مرحلة العولمة الإقليمية) .

وذلك عن طريق إنشاء سوق مشتركة ضمن معاهدة روما بتاريخ 25/ آذار (مارس) 1957 فسوق أوربية موحدة ، فاتحاد اقتصادي ونقدي ضمن معاهدة (مستريتش) التي تضم (15) بلداً صناعياً من بينها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة .

وفي خلال الأربعين سنة الماضية انتشرت ظاهرة العولمة الإقليمية في كل أرجاء العالم وتحت عناوين مختلفة (كمناطق تبادل الحر) أو (اتحادات جمركية) ، وتستهدف تحرير التجارة البينية واعتماد نظام اقتصاد السوق في تدبير الشؤون التنموية الداخلية وفي تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية .

غير أن العولمة الإقليمية لم تكن قادرة على تحرير المبادلات التجارية الدولية وخلق جو من التنافس الكامل ، فضلاً من عجزها عن مواصلتها للتغيرات المهمة في الإنتاجية والتقنانية المتواترة . لذلك برزت ثلاث عوامل رئيسية في تحويل العولمة من ظاهرة إقليمية إلى ظاهرة كونية تتلخص بالآتي[20] :-

1. تفاقم التوترات التجارية بين كل من الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوربي مع غياب ميثاق دولي شامل وملزم يؤطر المبادلات التجارية .
2. ضرورة تحرير أسواق الخدمات المالية والتكنولوجية الحديثة التي بقيت في معظمها أسواقاً وطنية محمية احتكارية .
3. توفر تقنيات اتصالية ومعلوماتية جديدة غير مكلفة ومتاحة للجميع تيسر انسياب المبادلات التجارية عبر الكون كله وخاصة بعدما زالت الحواجز الأيديولوجية والسياسية أمام اعتماد نظام اقتصاد السوق في ربوع العالم كله ، حيث إن التقدم التقني الهائل وتطور المعلوماتية أدى إلى تغيير معايير الإنتاج عالمياً في العلاقات التجارية والدولية وتحول نمط الإنتاج الرأسمالي في ظل العولمة الكونية من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج وتوطينها في المكان المناسب والملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي .

لقد كان تحول العولمة من الإقليمية إلى الكونية أحد المتطلبات التي سعت إليها الرأسمالية لاستمرار تطورها حيث إن القدر الأكبر من (التبعية) والقدر الأقل من (الاعتماد المتبادل) التي سادت تأثيراتها بين النظم الاقتصادية الرأسمالية والنامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين سوف تصبح قيداً على التطور الرأسمالي في القرن الحادي والعشرين[21] .

ولكن ما يميز المرحلة المعاصرة من العولمة هو طغيان قوانين التبادل العالمي المفروضة من قبل المراكز الصناعية الكبرى على قوانين وحاجات الاقتصاد المحلي تحقيقاً لإخضاعها لها بالكامل . وتتميز الولايات المتحدة في هذا السياق الذي يجعل عملية العولمة كأنها أمريكية المنشأ[22] .

ولذلك فإن نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية[23] .

وحيث أن الهيمنة الاستعمارية فرضتها أوربا الغربية على العالم في القرن التاسع عشر هي (كولونيالية عسكرية) ، بينما كانت الهيمنة التي فرضها الغرب نفسه على العالم في القرن العشرين (إمبريالية سياسية) وستصبح هيمنته على العالم في القرن القادم (رأسمالية اقتصادية) وخصوصاً في ظل انفراد الإرادة السياسية الواحدة للولايات المتحدة الأمريكية التي ستستفيد حتماً من تجربتيّ الإنجليز والفرنسيين التاريخيتين بالإضافة إلى الوسائل والآليات والأدوات التي تمثل آخر مبتكرات العصر ، للإفادة منها في بناء نظم المعلومات ، واستخدام الفضاء والتقنيات المتطورة في التسلح والاتصالات ... إلخ[24] .

ولا شك أن للشركات متعددة الجنسيات الضخمة دور أساسي في هذه الهيمنة ، إذ إن هذه الشركات تضع القواعد التنظيمية كيفما تراه مناسباً لأسواقها وبحسب الأدوات المتاحة لها من أجل تعظيم الأرباح من خلال زيادة النشاط في الأسواق العالمية ، وستبقى هذه القوى الاقتصادية المحرك الأساسي لعمليات العولمة عبر الحدود الدولية .

ويمكن القول بأنه مع انهيار المجموعة الاشتراكية والاتجاه المتزايد نحو التحرير الاقتصادي والخصخصة وبروز تقنيات جديدة ومتطورة بظروف مناسبة أتاحت لأمريكا العولمة الكاملة من خلال قيادتها عولمة الاقتصاد الدولي . وقد كان الإعلان عن إنشاء (المنظمة العالمية للتجارة) في شهر نيسان (أبريل) من سنة 1995 بمدينة مراكش بمثابة الحجر

الأساسي في بناء صرح العولمة الكونية وتأكيداً على نجاح الولايات المتحدة في سعيها من أجل فتح الأسواق الدولية بعضها على بعض في الوقت الذي يمتاز به الأداء الاقتصادي والمالي والاستثماري والتجاري والتكنولوجي الأمريكي بإنجازات قياسية مذهلة منذ بدء التسعينات لم يصلها أي من البلدان الغربية أو الشرقية [25] .

الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية :

تعددت الآراء حول الآثار المتوقعة التي يمكن أن تترتب على سيادة العولمة في مجالها الاقتصادي ، إذ يرى البعض أنها تحمل في طياتها فرصاً وآفاقاً واسعة لكافة الدول ، كما تحمل في نفس الوقت مخاطر عديدة للعالم النامي بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص .

الآثار الإيجابية :

يلخص الدارسون هذه الآثار بالآتي :

1. يرى البعض أن العولمة تحرير للتجارة الدولية وبالتالي فهي تحقق تقسيم العمل [26] وزيادة الإنتاج بأضعاف مضاعفة في الدول المتقدمة ، وهذا بدوره سيؤدي إلى تحسين فرص النمو في الدول النامية من خلال زيادة الطلب على المنتجات الأولية والزراعية التي تنتجها هذه الدول .
2. زيادة فرص التصنيع أمام الدول النامية ، وذلك بانتقال بعض الصناعات القائمة على العمل الرخيص كمواقع بديلة للدول الصناعية [27] .
3. تعمل العولمة وبكل الوسائل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للدول التي تؤمن بها [28] .
4. وحيث إن التجارة في الخدمات المالية لا تختلف عن التجارة في السلع والخدمات الأخرى ، وعليه فإن تحرير التجارة في الخدمات المالية سينعكس إيجاباً على الدخل والنمو العالميين من خلال تحسينه أوضاع الوساطة المالية الأمر الذي سيدعم التوزيع الكفء للموارد الاقتصادية على القطاعات المختلفة [29] .
5. هناك مشاكل إنسانية مشتركة لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة التي يقوم عليها النظام الدولي القائم ، منها : التهديدات البيئية وتطور

الأوبئة وانتقال الأيدي العاملة بكثافة من منطقة إلى أخرى وانتشار الجريمة وغيرها [30].

6. إن انتشار العولمة في العالم نتيجة للتقدم العلمي والتقني الهائل إضافة إلى عوامل الإنتاج (الأرض ورأس المال والعمل والمنظم) يمثل عاملاً جديداً موصوفاً بعنصر التكنولوجيا [31].

الآثار السلبية :

وقد أوجزها الباحثون في النقاط الآتية :

1. في ضوء العولمة الاقتصادية المتزايدة ، تزايدت معها الصعوبات في عدد من الدول النامية في ضبط وتسيير الأمور داخل حدودها الجغرافية ، إذ من خلال عولمة النشاط المالي وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال عبر البلدان أصبح من الصعوبة أن تنهض البنوك المركزية في مراقبة وتوجه السياسة النقدية داخل بلدانها ، كما أن السياسات الاقتصادية الوطنية التي كانت تتخذها الدول النامية في الماضي القريب لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية لم تعد نافعة أمام انفتاح الاقتصاد الوطني على السوق العالمي ، بالإضافة إلى أن المهام التقليدية للدولة انتقلت شيئاً فشيئاً إلى شركات دولية النشاط مثل (خدمات البريد والاتصالات ، والأمن .. الخ) .
2. عدم قدرة المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، والمنظمة العالمية للتجارة "الجات") على التنبؤ بالأزمات الاقتصادية العالمية أو علاجها في ظل العولمة الاقتصادية المتزايدة .
3. وبناءً على ذلك فقد تسبب برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في حدوث الكساد وزيادة البطالة وتفاقم حدة الفقر والتفسخ الاجتماعي في البلاد النامية والبلاد الاشتراكية بل حتى في بلاد النمور الآسيوية (بعد أن ضربتها الأزمة الأخيرة) غير أن الأمور الأكثر خطورة هو أنه حينما تفشل سياسات هذه المؤسسات فإنها لا تخضع للمساءلة بل عمل على تعزيز أدوار هذه المؤسسات بصورة هائلة في السنوات الأخيرة مقابل إضعاف منظمات الأمم المتحدة .
4. يقوم الاقتصاد العالمي حالياً على كتلة من الأموال السائلة التي تتحرك في العالم عبر مدار العام ومقدرة بحدود (100) تريليون دولار في حين أن حجم التجارة الدولية

لا يتجاوز حدود (3.5) تريليون دولار في هذه الكتلة ، وحيث أصبحت هذه الكتلة من الأموال السائلة هي مصدر تمويل حركات المضاربة العالمية ومصدر قلق شديد لمختلف دول العالم (وبالذات الدول النامية) وفي ضوء عولمة النشاط المالي فإن الدول التي تخرج منها أموال ستعاني من العجز ، بينما يؤدي ورود الأموال للدول الأخرى إلى زيادة واضحة في عرض النقود بداخلها .

5. في ضوء العولمة الاقتصادية ، فقد ارتفعت درجة المخاطرة التي يتعرض لها المتعاملون في الاقتصاد العالمي مما أدى إلى اضطراب في عملية صنع القرار الاقتصادي للحكومات والمصدرين والمستوردين والمستثمرين على الاقتصاد العالمي ، وهذه المخاطرة الناجمة عن التغيرات الحادة التي تطرأ على الفوائد وأسعار الأوراق المالية في البورصات العالمية ، وتقلبات أسعار المواد العالمية ... الخ .

6. في ظل العولمة الاقتصادية المتصاعدة فإن الفقر والبطالة ينموان في المدين القصير والمتوسط من جراء تعطيل العديد من العمال إذ يتوقع ضياع (3) فرص عمل من كل (4) فرص عمل قائمة لا سيما في مجال الصناعات البديلة للواردات ، حيث أن القاعدة الاقتصادية التي تحكم العولمة الاقتصادية هي إنتاج أكثر ما يمكن إنتاجه من السلع والمصنوعات بأقل ما يمكن من العمل ، بالإضافة إلى تخفيض التعرفة الجمركية وإزالة المعوقات الأخرى من أمام الواردات مما يزيد العجز التجاري للدولة وبالتالي يخفض العملة المحلية وسيتبع بسياسة تقشفية ضيقة ، علماً أن تخفيض الجمارك يمثل خسارة لمداخيل الحكومة ، خصوصاً عندما تكون المداخيل المالية العامة ذاتها ضعيفة [32] .

7. تحت غطاء العولمة الاقتصادية فإن واقع المبادلات التجارية والمالية في العالم يتمركز أساساً بين البلدان المتطورة التي تتبادل اقتصاداتها سلعاً وخدمات متجانسة تتسم بالكثافة التكنولوجية ، وبالتالي تصبح البلدان النامية مجرد مشروعات يتزاحم بعضها مع البعض الآخر باختلاف مكوناتها الاقتصادية وغير الاقتصادية [33] .

8. من مستلزمات العولمة هو تغير مفهوم الدولة وفتح المجال أمام القطاع الخاص ولكن الإمكانات التنظيمية والمؤسسية والمالية والبشرية المتاحة للقطاع الخاص في البلدان النامية بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص هي هزيلة بالمقارنة مع مثيلاتها في

الدول المتقدمة ، بالإضافة إلى أن هدف المستثمرين هو تحقيق الربح السريع عن طريق التنافس والمضاربة وليس تعزيز التشابك الاقتصادي داخل الاقتصاد بالاستناد إلى مبدأ المنافع المتبادلة ، وبالتالي فإن عملية الخصخصة هي في واقع الحال مدخلاً للاستثمارات الأجنبية في العالم النامي مستفيداً من عاملين أساسيين هما وفرة المواد الأولية وبالذات الطاقة وكذلك رخص الأيدي العاملة .

9. من خلال سيادة العولمة الاقتصادية المطردة فإن رأس المال والعمالة الماهرة سوف تتركز في الدول المتقدمة بسبب استمرار الاضطرابات وعدم الاستمرار السياسي في معظم الدول النامية ، فضلاً عن عدم استعداد الشركات متعددة الجنسية في الاستثمار في هذه المناطق ، وكذلك الحال بالنسبة لاتجاه العمالة والماهرة منها بصورة خاصة نحو البلدان المتقدمة سعياً وراء عيش مضمون وحياة آمنة ، إلى جانب السياسات التشجيعية التي تعتمدها الآن الدول المتقدمة في تشجيع الهجرة إليها ولمختلف الأسباب .

10. ومن خلال شيوع العولمة الاقتصادية فإن تحرير الخدمات المالية سيؤدي إلى زيادة المشاكل الاقتصادية ، حيث وجدت خلال الخمسة عشر سنة الماضية عدداً من الدول النامية والصناعية والحديثة الاستقلال وقد مرت بمشاكل في القطاع المصرفي وذلك بعد تحرير القطاع وإزالة القوانين المنظمة لها (الأزمة الآسيوية الأخيرة) ولهذا يعتبر التخويف من تحرير الخدمات المالية مقبولاً نظراً للتكلفة العالية التي تصاحب الأزمات في القطاع المصرفي للعديد من الدول النامية ، إن المسببات الرئيسية للمشاكل في القطاع المالي تحدث نظراً للسياسات الاقتصادية الكلية غير الملائمة والتشريعية والرقابة الحكومية غير المناسبين ، والتدخلات غير الملائمة في الأسواق المالية .

وكذلك فإن التحرير المالي يقلل من قدرة المؤسسات المالية على معايشة الأداء السيئ حيث تخفض المنافسة إمكانيات تحقيق ربحية عالية في القطاع ، وكذلك يؤثر على استقرار الأسواق المالية بشكل غير مباشر من خلال التأثير على التدفقات الرأسمالية .

المراجـــــــــع :-

1. د. هالة مصطفى ، "العولمة – دور جديد للدولة" ، مجلة السياسة الدولية ، عدد (134) أكتوبر ، 1998 ، القاهرة ، ص 43 .
2. د. إبراهيم نصر الدين ، "العولمة وانعكاساتها على الدول النامية" ، بحث مقدم إلى ندوة "العولمة" برعاية جمعية الدعوة الإسلامية العالمية– طرابلس ، د.ت ، ص 34 .
3. السيد يسين ، "في مفهوم العولمة" ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (228) ، 1998/2 ، بيروت ، ص 5 .
4. نفس المصدر ، ص 7 .
5. د. جلال أمين ، " العولمة والدولة" ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (228) ، 1998/2 ، بيروت ، ص 23 .
6. د. نايف علي عبيد ، "العولمة والعرب" ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (221) ، 1997/7 ، بيروت ، ص 28 .
7. نفس المصدر ، ص 28 .
8. د. محمد عابد الجابري ، "قضايا الفكر المعاصر" ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يونيو (حزيران) 1997 ، بيروت ، ص 136–137 .
9. د. إسماعيل صبري عبد الله ، "الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية" ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (222) ، 1997/8 ، بيروت ، ص 5 .
10. ـــ تقرير عن ندوة "العرب والعولمة" ، بيروت ، 18–20/ كانون الأول (ديسمبر)/1997 ، إعداد مجدي حامد ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (228) ، 1998/2 ، بيروت ، ص 172 .
11. السيد يسين ، "في مفهوم العولمة" ، مصدر سبق ذكره ، ص 8 .
12. ـــ تقرير عن ندوة "العرب والعولمة .. " . ، مصدر سبق ذكره ، ص 174–175
13. د. إبراهيم نصر الدين ، "العولمة وانعكاساتها ... الخ" ، مصدر سبق ذكره ، ص 36–37 .

14. أ. وليد إبراهيم ، "المسلمون في مواجهة العولمة" ، بحث مقدم إلى ندوة "العولمة" ، برعاية جمعية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ،د .ت ، ص 106 .

15. د. يوسف الصواني ، "العولمة والهويات والثقافة القومية" ، مجلة دراسات ، وحدة البحوث والدراسات لمكتب الاتصال باللجان الثورية ، العدد (1) ، مارس/1999 إفرنجي ، ص 12 .

16. انظر كل من :

أ- د. عراقي عبد العزيز الشربيني ، "ظاهرة العولمة – بعض الأبعاد الاقتصادية" ، بحث مقدم إلى ندوة "العولمة" ، برعاية جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، طرابلس ، د.ت ، ص 75–77 .

ب- د. فتح الله لعلو ، "تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية" ، سلسلة دراسات عربية ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، 1996 ، ص 20 .

17. د. يوسف الصواني ، "العولمة والهويات .. " . ، مصدر سبق ذكره ، ص12 .

18. د. الشاذلي العياري ، "الوطن العربي وظاهرة العولمة – الوهم والحقيقة" ، المنتدى ، العدد (145) ، 1997 ، عمان ، ص 8 .

19. د. يوسف الصواني ، "العولمة والهويات .. " . ، مصدر سبق ذكره ، ص 12 .

20. د. الشاذلي العياري ، "الوطن العربي ... " . ، مصدر سبق ذكره ، ص 9 .

21. د. سالم توفيق النجفي ، "حول مسألة الرأسمالية – رؤية للقرن الحادي والعشرين" ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (238) ، 1998/12 ، بيروت ، ص 28 .

22. د. يوسف الصواني ، "العولمة والهويات .. " . ، مصدر سبق ذكره ، ص 12–13 .

23. د. نايف علي عبيد ، "العولمة والعرب" ، مصدر سبق ذكره ، ص 24 .

24. د. سيار الجميل ، "العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط – مفاهيم العصر القادم" ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ط (1) ، بيروت ، 1997 ، ص 40 .

25. د. الشاذلي العياري ، "الوطن العربي ... " . ، مصدر سبق ذكره ، ص 10 .

26. د. جلال أمين ، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث" ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (234) ، 1998/8 ، بيروت ، ص 58 .

27. د. عراقي عبد العزيز الشربيني ، " ظاهرة العولمة .. " . ، مصدر سبق ذكره ، ص 78-79 .

أ.وليد إبراهيم ، "المسلمون في .. " . ، مصدر سبق ذكره ، ص 108 .

28. " ـــ في تقرير دبي الوطني تحديات جديدة تفرزها العولمة أمام اقتصاد الإمارات" ، اقتصاديات الإمارات ، العدد (31) ، فبراير ، 1998 ، السنة الرابعة ، ص 62-63 .

29. د. نايف علي عبيد ، "العرب والعولمة .." . ، مصدر سبق ذكره ، ص 31 .

أ. وليد عودة ، "التطورات الاقتصادية العالمية واتجاهات العولمة" ، الأوراق التجارية ، اتحاد لغرف وتجارة وصناعة وزراعة للبلاد العربية ، العدد (13) ، أيلول (سبتمبر) 1997 ، القاهرة ، ص 195 .

30. د. رمزي زكي ، "آليات الفوضى في الاقتصاد العالمي الراهن" ، العربي ، العدد (482) ، كانون الثاني 1999 ، الكويت ، ص 113-114 .

أ. وليد عودة ، "التطورات الاقتصادية .." . ، مصدر سبق ذكره ، ص 197 .

31. د. عصام الجلبي ، تعقيباً على ورقة الدكتور فتح الله لعلو ، "تحديات عولمة .." . ، مصدر سبق ذكره ، ص 75 .

32. د. عراقي عبد العزيز الشربيني ، "ظاهرة العولمة ..." . ، مصدر سبق ذكره ، ص 80 .

33. " ـــ في تقرير دبي الوطني .." . ، مصدر سبق ذكره ، ص 63 .